

البلتاجي في رسالة من خلف الأسوار: ثابتون ولو علقنا على المشانق



الأحد 7 سبتمبر 2014 12:09 م

في رسالة للقيادي بجماعة الإخوان المسلمين والبرلماني السابق لدكتور محمد البلتاجي رداً علي الحكم باعدامه أكد ان سلطات الانقلاب تفترض اننا مع الوقت سنني أصل الجريمة النكراء التي ارتكبتها وعدد البلتاجي هذه الجرائم بأنها تبدأ بخطف الرئيس المنتخب وحل البرلمان وتعطيل الدستور، مروراً بقتل آلاف الشهداء، وانتهاء بما أسماه إعادة إنتاج دولة العسكر

وقال البلتاجي ان الانقلاب يظن أن بتخفيف أحكام الاعدام إلي المؤبد سيدفعنا للهتاف "يحيا العدل"، مشيراً إلى أن " قضيتنا" ليست في أحكام الاعدام أو المؤبد، ولكنها قضية وطن تم اختطافه تحت تهديد السلاح

والي نص رسالة الدكتور محمد البلتاجي:

تفترض سلطات الانقلاب العسكري أننا مع الوقت سننسى أصل الجريمة النكراء التي ارتكبتها : خطف الرئيس المنتخب وحل البرلمان المنتخب وتعطيل الدستور وقتل آلاف الشهداء بلا جريمة وفرض الوصاية العسكرية وإعادة إنتاج دولة العسكر التي جرت على البلاد الخراب طيلة 60 سنة ماضية ..

كما ظنت سلطات الانقلاب أننا سنهتف "يحيا العدل" ! حين تقوم بتخفيف الأحكام من الإعدام إلى المؤبد أو المشدد ، وحين تقوم بالإفراج عن عشرات الأفراد من بين آلاف المساجين وحين تخفف قليلاً من الضغوط للإنسانية التي يعيش فيها آلاف المساجين السياسيين في السجون ..

أثناء الاعتصام السلمي في ميدان النهضة ضد الانقلاب هجم البلطجية ورجال الشرطة عدة مرات وأطلقوا النيران على المعتصمين والمتظاهرين لإثارة الفزع وإجبارهم على فض الاعتصام (على نحو ما حدث في مجازر الحرس الجمهوري ، والنصب التذكاري في رابعة العدوية ، وعلى نحو ما حدث من قبل في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء والعباسية .. وغيرها) وسقط عدد من القتلى بديران القناصة (إياهم) ليتحول الجاني إلى مجني عليه ويتحول الضحية إلى متهم بالقتل ..

تمت إحالة قيادات جماعة الإخوان المسلمين الذين لم تربطهم أي صلة بأحداث ميدان الجيزة ومسجد الاستقامة .. إذ هم لم يغادروا ميدان رابعة أصلاً إلى محكمة الجنايات بتهم القتل والشروع في القتل والتحريض على القتل ..

انعقدت المحاكمة بمعهد أمناء الشرطة واختيرت لها هيئة قضائية مخصصة لا علاقة لها بتوزيع الجمعية العمومية لمحاكم الاستئناف ولا علاقة لها بالاختصاص المكاني للأحداث ، وتم توزيع هذه الهيئة المخصصة لقضايا الإخوان المخصصة .. لا توجد أي أحرار تخص المتهمين لها علاقة بالأحداث سوى اسطوانات مدمجة وخطب من منصة رابعة العدوية لا من مكان الأحداث ؛ قالت النيابة أنها تحتوي على كلمات خطابية تحريضية رفض القاضي تشكيل لجنة فنية لتفريغ الاسطوانات للتأكد من احتوائها على عبارات تحريضية ..

ضباط الأمن العام والأمن الوطني يسألون أمام المحكمة عن أية وقائع محددة تخص أي من المتهمين لها علاقة بالأحداث ولو على سبيل التعريض فلا ينطقون إلا بـ ... لا أتذكر لا أعرف ..

القاضي يرفض تشكيل لجنة هندسية لمعاينة مسرح الجريمة لإثبات الاستحالة العملية لوقوع الجريمة على النحو الذي ذكرته النيابة .. أحد المحامين المدعين بالحق المدني محامي القتلى أنفسهم يؤكد للقاضي أنه لا يتهم هؤلاء المحبوسين وإنما يتهم آخرين سماهم بأسمائهم ويطلب ضمهم للقضية فيرفض القاضي ولا يستجيب لطلبات الدفاع ، وفجأة يحدد الجلسة القادمة لبدء مرافعات الدفاع .. وفي الجلسة التالية يبدأ الاستماع لمرافعات الدفاع عن المتهمين الأربعة الأوائل ثم يرفع الجلسة للاستراحة والعودة لاستكمال المرافعات عن التسعة الباقين ..

القاضي يقرر فجأة بداية الجلسة التالية : إغلاق باب المرافعات وعدم الاستماع لباقي المرافعات وإحالة الأوراق المتهمين جميعاً الثلاثة عشر إلى المفتي لأخذ رأي في توقيع عقوبة الإعدام عليهم جميعاً ..

دار الإفتاء ترفض الإعدام وتؤكد أن الأوراق قد خلت من أدلة قاطعة تثبت صلة المحبوسين بالجريمة والالتزامات المنسوبة إليهم ، والقاضي يصر على موقفه ويعيد الأوراق ثانيةً لدارالإفتاء لأخذ الرأي وإعدام المتهمين جميعاً ، والمحكمة تقرر الحكم على المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ..